لا عكس اي العلة الواحدة بالنوع لا يجوز ان يصدر عنه الا واحد بالنوع لان مقتضى
الطبيعة الواحدة من حيث هي لا تختلف وهذا الحكم لا ينعكس اي المعلول الواحد بالنوع
يجوز ان يكون له علل مستقلة مختلفة بالنوع على معنى ان بعض افرادها تقع بعلة
وبعضها باخرى كالحرارة التي يوصف بعض جزئياتها بالنار وبعضها بالحركة وبعضها
بالشعاع لا يقال الطبيعة النوعية لا تخلو اما ان تكون محتاجة الى علة معينة منهما
او غنية عنهما فان كان الاول لم يعرض لها الحاجة بالقياس الى غيرها فلم يقع بغيرها
وان كان الثاني فلا يعرض لها الحاجة بالقياس اليهما فلم يقع بهما لا بما قبل الطبيعة من
حيث هي لا تكون الا انها غنية ولا محتاجة لان هذه في غاية السقوط لان الطبيعة
من حيث هي اما ان تتوقف على هذه العلة او لا فان كان الاول لحق الاحتياج اليها وان
كان الثاني عرض الغنا عنها بل لان الطبيعة من حيث هي تكون غنية عنها والحاجة
لم يعرض لها بالقياس اليها بل الحاجة انما عرضت لفرد من افرادها والطبيعة من حيث هي
غنية عن العلل المعينة ومحتاجة الى علة ما لكن كل واحد من الافراد لما احتاج الى علة معينة
واقتضت تلك العلة ذلك الفرد لزمته الطبيعة لاشتمال الفرد عليها قال والنسبتان
من ثواني المعقولات وبينهما مقابلة التضايف وقد يجتمعان في الشي الواحد بالنسبة
الى امرين ولا ينعكسان فيهما اقول العلية والمعلولية من ثواني المعقولات لانهما
من الامور العارضة للمعقولات الاولى في الذهن ولم يوجد بصورة يطابقهما
اذ ليس في الخارج شي هو علة وشي هو معلول بل في الخارج شي اذا حصل في العقل يعرض
له العلية او المعلولية ايضا ولو كانتا موجودتين في الخارج لزم التسلسل في الامور
الموجودة المترتبة وهو محال وبين العلية والمعلولية مقابلة التضايف فان تعقل
كل منهما مع تعقل الاخر وبالقياس اليه واذا كانتا متضايفتين لا يمكن ان يجتمعا في
شي واحد من جهة واحدة وقد يجتمع العلية والمعلولية في شي واحد بالنسبة الى
امرين كالعلل المتوسطة فانها معلولة بالقياس الى عللها ... العلية والمعلولية اي
لا يكون العلية معلولة لما هي علة له ولا المعلول علة لما هو معلول له والا يلزم كون
الشي متوقفا على ما يتوقف عليه اما بتوسط او بغير وسط وهو دور وهو محال لان
الموقوف على الموقوف على الشي متوقف على ذلك الشي فيلزم توقف الشي على نفسه وهو محال
لانه يلزم تقدم الشي على نفسه وتقدم الشي على نفسه محال فان قيل لم لا يجوز ان
يكون شيئان ماهية كل منهما علة لوجود الاخر او ماهية احدهما علة لوجود الاخر ووجود
الاخر علة لوجود الاول فيكون كل واحد منهما علة للاخر ولا يلزم توقف الشي على نفسه
اجيب بانه حينئذ لا يكون دورا لان الشي لا يتوقف على ما يتوقف عليه فان وجود
كل واحد منهما متوقف على ماهية الاخر على تقدير الاول وعلى وجود الثاني على التقدير
الثاني وكلامنا في الدور لا في غيره وايضا لا يجوز ان يكون الماهية بدون اعتبار

الوجود

الوجود علة للوجود لانا نعلم بالضرورة ان علة الوجود لابد وان تكون موجودة
بل وجود معلول له ووجود الواجب عين ماهيته فلا يتوجه نقضا لا يقال
اذا اريد بهذا التوقف عين الاحتياج فلا بد من افادة تصوره ليستطيع صحة دعواه
وان اريد به الاحتياج فلا نسلم ان المحتاج الى المحتاج الى الشي محتاج الى ذلك الشي
لانه لو كان كذلك لامتنع وجود المحتاج عند وجود المحتاج اليه وعدم ما يحتاج اليه
المحتاج اليه وليس كذلك فانا لو قدرنا وجود العلة القريبة للمعلول مع عدم
العلة البعيدة وجب المعلول بالضرورة والا لزم تخلف المعلول عن العلة
القريبة وهو محال لانا نقول لا نسلم ان اللازم من قوله انا لو قدرنا وجود العلة
القريبة للمعلول مع عدم العلة البعيدة وجب المعلول بالضرورة قلنا لا نسلم
قوله والا لزم تخلف المعلول عن العلة القريبة قلنا نعم ولكن لم قلتم بان ذلك
محال فان العلة القريبة ليست علة تامة للمعلول بل جز منها واذا كان كذلك
فالتخلف انما يكون عن وجود جز العلة التامة لا عنها وذلك غير ممتنع لانه غير مستقيم
لان العلة القريبة وان سلم انها جز العلة لكن يكون جزا مستلزما للمعلول اذ لا واسطة
بينه وبين تحقق المعلول فلا يمكن تخلف المعلول عنه لامتناع تخلف اللازم عن الملزوم
بل المانع ان اريد بقوله يلزم وجود المعلول انه يلزم وجود المعلول في نفس
الامر وهو ممنوع فانه لا يلزم من تقديرنا وجود العلة القريبة مع عدم العلة
البعيدة وجود المعلول في نفس الامر بل وجود المعلول انما يلزم في نفس الامر اذا كانت
العلة القريبة موجودة في نفس الامر ولا يلزم من تقديرنا وجود العلة القريبة
مع عدم العلة البعيدة كونها موجودة في نفس الامر وان اريد به انه يلزم وجود
المعلول على تقدير وجود العلة القريبة مع عدم العلة البعيدة فلا نسلم لزومه
ايضا على ذلك التقدير فان ذلك التقدير محال فجاز ان لا يلزم وجود المعلول على ذلك
التقدير المحال وان سلم وجوده على ذلك التقدير لكن لا يلزم منه ان يكون المحتاج
الى المحتاج الى الشي محتاجا الى ذلك الشي في نفس الامر وانما يلزم ذلك ان لو كان ذلك
التقدير واقعا في نفس الامر وهو ممنوع وكلامنا في بطلان الدور في نفس الامر لا
على تقدير قال ولا يتراقى معروضاهما في سلسلة واحدة الى غير النهاية لان
كل واحد منهما ممتنع الحصول بدون علة واجبة تكون الواجب بالعين ممتنع ايضا فيجب وجود
علة لذاتها هي طرف اقول لما اشار الى بطلان الدور اراد ان يشير الى
بطلان التسلسل وهو ان يتراقى معروض العلية والمعلولية في سلسلة واحدة من
معلول معين الى غير النهاية واحتج على ذلك بوجوه الاول لو تسلسلت العلل
والمعلولات الى غير النهاية يلزم انقطاع السلسلة على تقدير لا تناهيهما وكل ما يلزم من
على تقدير وجوده يكون محالا فتسلسل العلل والمعلولات الى غير النهاية يكون محالا

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)